نشرة صندوق النقد الدولي

الشرق الأوسط

اليمن تحصل على قرض طارئ من الصندوق بقيمة ١٠٠ مليون دولار

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية

٤ إبريل ٢٠١٢

ورشة نجارة في صنعاء، عاصمة اليمن، حيث تتضمن أولويات السياسة الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وتوفير فرص العمل، والحد من الفقر (الصورة: Herve Champollion/Newscom)

- الأزمة السياسية في اليمن تكبد الاقتصاد خسائر كبيرة
- التسوية الأخيرة والبرنامج الاقتصادي يساعدان على تحسين الآفاق المنتظرة
- اليمن أول بلد من بلدان "الربيع العربي" يضمن الحصول على قرض من الصندوق

وافق المجلس التنفيذي على صرف قرض طارئ بدون فوائد قدره ١٠٠ مليون دولار أمريكي لليمن، بغية دعم التعافي الاقتصادي في البلاد. وسيُصرف القرض في إطار "التسهيل الائتماني السريع"، وهو نافذة الإقراض الميسر من الصندوق للبلدان التي تمر اقتصاداتها باضطرابات خطيرة.

وقد تمت الموافقة على الاتفاق الجديد في ٤ إبريل الجاري بعد التسوية التي تمت برعاية مجلس التعاون الخليجي فأنهت الأزمة السياسية التي امتدت لعام كامل. وتتمثل أهم أهداف "التسهيل الائتماني السريع" في حماية احتياطيات النقد الأجنبي والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، مع زيادة النفقات الاجتماعية والرأسمالية.

و"التسهيل الائتماني السريع" هو وسيلة لإبقاء الوضع على ما هو عليه حتى يتيح بعض الوقت للحكومة الجديدة كي تضع استراتيجيتها التي تهدف إلى معالجة التحديات الأساسية. وبهذه الموافقة يصبح اليمن البلد الأول من بلدان "الربيع العربي" الذي يضمن الحصول على قرض من الصندوق.

الأزمة السياسية

واليمن هو ثالث بلد عربي، بعد تونس ومصر، يشهد انتفاضة شعبية تطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية. وقد استمرت المظاهرات طوال عام ٢٠١١ مع فترات متقطعة من المصادمات المسلحة والعنف الدامي. ورغم أن الضرر

الذي لحق بالبنية التحتية كان محدودا، فإن الهجمات على خطوط أنابيب النفط ومحطات الكهرباء الرئيسية سببت نقصا حادا في إمدادات النفط وانقطاعات متكررة في التيار الكهربائي.

وأسفرت الأزمة السياسية التي امتدت طوال عام كامل عن إصابة السياسات بالشلل، وحدوث نقص في السلع الأساسية، وانهيار في النشاط الاقتصادي. وساهم في الهبوط الحاد الذي سجله الناتج ما تعرضت له الاستثمارات العامة من انكماش، وهي خط الدفاع الأول الذي تلجأ له الحكومات لاحتواء عجز الموازنة. وأدت الأزمة إلى تفاقم مستويات الفقر والبطالة المرتفعة في الأصل.

الابتعاد عن حافة الكارثة

بعد حوالي عام من المظاهرات والمفاوضات، تم التوصل إلى اتفاق في أواخر نوفمبر ٢٠١١ بوساطة مجلس التعاون الخليجي، مما أدى إلى تشكيل حكومة وحدة وطنية في ديسمبر ٢٠١١ وانتخاب رئيس جديد في فبراير ٢٠١٢. وسوف تدير حكومة الوحدة الوطنية الجديدة شؤون البلاد خلال الفترة الانتقالية التي تغطي عامين، وتقوم بتنفيذ الإصلاحات الدستورية والسياسية، وتجري انتخابات برلمانية ورئاسية في أوائل ٢٠١٤.

وتتمثل الأولويات العاجلة للحكومة الجديدة في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وتوفير فرص العمل، والحد من الفقر. ويركز برنامج الحكومة الاقتصادي على ضرورة احتواء عجز الموازنة ومعالجة انقطاعات الكهرباء ونقص السلع الأساسية وتشوهات سوق الوقود المحلية. وتحتل الحوكمة موقعا بارزا أيضا على جدول أعمال الحكومة الجديدة.

وعقب تسوية الأزمة السياسية، طلبت الحكومة مساعدة الصندوق من خلال قرض طارئ لدعم برنامجها الاقتصادي. وطبقا لما صرح به السيد حسن الأطرش، رئيس بعثة الصندوق إلى اليمن، "تتمثل أهداف اتفاق القرض في حماية احتياطيات النقد الأجنبي والحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، وهو مطلب حيوي لتحقيق نمو يعود بالنفع على كافة قطاعات المجتمع ولا يقتصر على قلة مميَّزة". ويهدف البرنامج إلى زيادة الإنفاق الاجتماعي إلى حد كبير، وهو ما تحدد له الموازنة مستويات أعلى من مستويات ما قبل الأزمة بينما يتوقع أن يزداد الإنفاق الرأسمالي بمقدار الضِعف مقارنة بما كان عليه في عام ٢٠١١.

ويقر البرنامج بأن إقامة أساس النمو القابل للاستمرار قد يتطلب مستويات أعلى من الإنفاق الرأسمالي. وتخطط السلطات لزيادة أخرى في الإنفاق الرأسمالي إذا توافر المزيد من التمويل.

دور المانحين لا يزال حيويا

يدرك الجميع أن هذا اتفاق القرض المعقود مع الصندوق هو ترتيب لإبقاء الوضع كما هو عليه يتيح بعض الوقت للحكومة الجديدة كي تضع سياسات محددة متوسطة الأجل تحفز النمو الذي يشمل كل شرائح السكان. فاليمن يواجه

تحديات اقتصادية كبرى تتطلب إصلاحات هيكلية على المديين المتوسط والطويل، لا سيما لتيسير التكيف السلس مع تراجع الإنتاج النفطي، مع تعزيز الاحتمالات المتوقعة للقطاع غير النفطي والحد من الفقر. وفي هذا السياق، تقرر عقد اجتماع في الرياض بتاريخ ٢٣ مايو القادم تلتقي فيه مجموعة "أصدقاء اليمن" للمساعدة في مواجهة هذه التحديات.

وفي هذا الصدد قال السيد الأطرش: "إن دور المانحين حيوي. ومن الضروري أن تتضافر جهود مجتمع المانحين للإسراع بتقديم مساعدات ملموسة لليمن. والواقع أن عدم تقديم دعم مالي كبير وعلى نحو يمكن التنبؤ به سوف يجعل الحفاظ على النمو وإحداث تغيير مؤثر في مكافحة الفقر مهمة صعبة."